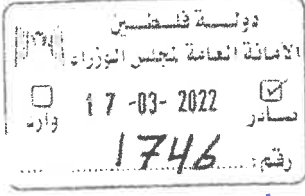


2022/03/16 م -



حفظه الله ،،،  
حفظه الله ،،،  
حفظه الله ،،،

وكيل وزارة المالية  
وكيل وزارة الزراعة

سعادة الأخ/ أ. عوني الباشا

سعادة الأخ/ د. أيمن اليازوري

سعادة الأخ/ وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع: بشأن ورقة تقدير موقف حول التعامل مع حالة الأمن الغذائي في قطاع غزة  
في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية

تهديكم الأمانة العامة لمجلس الوزراء تحياتها، وبالإشارة للموضوع أعلاه،  
وعطفاً على كتاب وزارة التنمية الاجتماعية الوارد رقم (1618) بتاريخ 2022/03/15م،  
إطلاعكم الكريم وإفادتنا بما يلزم بشأن ورقة تقدير موقف حول التعامل مع حالة الأمن الغذائي في قطاع  
غزة في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية، وذلك خلال أسبوع من تاريخه.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

أمين عام مجلس الوزراء



مرفقات:

- ورقة تقدير موقف حول التعامل مع حالة الأمن الغذائي.
- المراسلات بالخصوص.

نسخة لـ:

- قسم التنسيق والمتابعة.

صادر عن: مكتب أمين عام مجلس الوزراء.



التاريخ: 2022/03/15

الرقم : 370

المحترم،،،

السيد/ م. سهيل مدوخ  
أمين عام مجلس الوزراء

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع/ ورقة تقدير موقف حول التعامل مع حالة الأمن الغذائي في قطاع غزة في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية

بداية نهديكم وزارة التنمية الاجتماعية أطيب التحيات، ونتمنى لكم موفور الصحة والعافية، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه، مرفق لسيادتكم ورقة تقدير موقف حول التعامل مع حالة الأمن الغذائي في قطاع غزة في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية. نأمل من سيادتكم الاطلاع على ورقة تقدير الموقف وتوجيهاتكم لجهات الاختصاص من أجل التعامل مع الأزمة الغذائية الحالية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

مرفق:

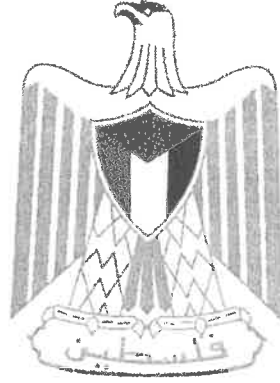
- ورقة تقدير موقف حول التعامل مع حالة الأمن الغذائي في قطاع غزة في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية.

نسخة مع الاحترام:

•

وكيل وزارة التنمية الاجتماعية  
د. غاري حمد

دولة فلسطين	
الامانة العامة لمجلس الوزراء	
<input checked="" type="checkbox"/> واراد	15-03-2022
رقم: 1618	



وزارة التنمية الاجتماعية  
MINISTRY OF SOCIAL DEVELOPMENT

## ورقة تقدير موقف

حول التعامل مع حالة الأمن الغذائي في قطاع غزة في ظل استمرار  
الأزمة الروسية الأوكرانية

إعداد

م. محمد نصار

أ. رياض البيطار

مدير دائرة الدراسات والإحصاءات

مدير عام التخطيط والتعاون الدولي

مارس، 2022

## ورقة تقدير موقف حول التعامل مع حالة الأمن الغذائي في قطاع غزة في ظل استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية

إلحاقاً بالتقرير الصادر عن وزارة التنمية الاجتماعية بعنوان "قراءة في مسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية وحالة الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية 2020م- قطاع غزة"<sup>1</sup> والذي تم اعتماد توصياته من قبل لجنة متابعة العمل الحكومي في قطاع غزة في جلستها التي عقدت بتاريخ 09-03-2022، وإحساساً منا بالمسؤولية نضع بين أيديكم تصوراً مقترحاً حول التعامل مع حالة الأمن الغذائي في ظل استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية، وقدم شهر رمضان المبارك.

• يعيش قطاع غزة منذ سنوات أوضاعاً إنسانية صعبة، ومع استمرار العمليات الروسية في الأراضي الأوكرانية، وتوقف عمليات الشحن البحري من أوكرانيا من جهة ودخول العقوبات الاقتصادية الأوروبية والأمريكية على الاقتصاد الروسي من جهة الأخرى تعيش منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خوفاً متزايداً من نقص امدادات القمح وزيت عباد الشمس وغيرها من المنتجات الزراعية التي تعتبر أوكرانيا مصدراً رئيسياً لهما إلى المنطقة، حيث تستأثر روسيا وأوكرانيا بنحو 29 بالمئة من إجمالي صادرات القمح العالمية، فيما تعتبر أوكرانيا أكبر مصدر للذرة وفول الصويا.

• وقد ظهرت مخاوف غلاء الأسعار وتعطل سلاسل الامداد جلية في الأراضي الفلسطينية مع توارد الأنباء المتعلقة بوقف جمهورية مصر العربية تصدير سلع الفول الحب والمجروش، والعدس، والقمح، والدقيق بجميع أنواعه، والمكرونة لمدة ثلاث، ووقف الجمهورية التركية تصدير الزيوت النباتية وفق ما سمعنا من بعض التجار، وكذلك صدور قرارات تتعلق بوقف تصدير بعض السلع من المملكة الأردنية الهاشمية.

• ما سبق خلق حالة من الهلع داخل مجتمع قطاع غزة خوفاً من نفاذ المخزون السلعي أو ارتفاع أسعار بعض الأصناف الرئيسية مثل الدقيق، الزيوت النباتية، العدس، الفول، المعكرونة، السكر وغيرها.....، والتي ارتفع سعر بعضها فعلاً على الرغم من البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني والتي تطمن المواطنين بوجود مخزون من السلع السابقة يكفي لشهرين أو أكثر.

<sup>1</sup> يمكنكم الاطلاع على التقرير من خلال الرابط التالي:

<https://docs.google.com/viewer?url=https://www.mosa.gov.ps/msdupload/reports/1646131252411450224.pdf>

- مراقبة الأسواق وضبط الأسعار من قبل وزارة الاقتصاد الوطني خطوة مهمة جداً في مثل هذه الظروف ولكنها غير كافية، لأن المشكلة الحالية تتعدى احتكار التجار إلى غلاء عالمي يهدد المخزون السلعي العالمي لبعض السلع التي تصدرها روسيا وأوكرانيا.

#### استهلاك السلع الأساسية في شهر رمضان المبارك:

- نحن مقبلون بعد أسبوعين على شهر رمضان المبارك والذي يحدث فيه حالة استنزاف للمخزون السلعي غير مبررة ناتجة عن تسابق المؤسسات الخيرية في توزيع القسائم الشرائية أو السلة الغذائية معتمدة على شراء المواد من داخل قطاع غزة، مما قد يهدد بفقدان المخزون السلعي خلال أسبوعين وليس شهرين كنتيجة طبيعية لتركيز المؤسسات على هذه السلع.
- سيحدث استنزاف متوقع للمخزون السلعي لأن المواطن سيحصل على مساعدة غذائية لم يطلبها ولا يستطيع ردها حتى لو لم يكن بحاجة إليها هذا بالإضافة للوضع الطبيعي لشهر رمضان الذي يزداد فيه استهلاك المواطنين للمواد الغذائية وخاصة السلع الرئيسية..
- لم تعلن الحكومة في قطاع غزة عن أي خطط تتعلق بكيفية مواجهة الحالة الطارئة، كما لم تعلن عن سياساتها العامة أو السيناريوهات المتوقعة في التعامل مع الحالة الطارئة سواء على مستوى الوزارات أو الشركاء المحليين والدوليين أو على مستوى المواطن واكتفت فقط برسائل تطمين للمواطنين وانتشار فرق تفتيش حماية المستهلك لمنع زيادة الأسعار غير المبررة أو احتكار السلع من بعض التجار، ومنح إعفاءات وتسهيلات للمستوردين.
- يقع على عاتق وزارة التنمية الاجتماعية الاهتمام بتوفير التمويل للمساعدات الغذائية للأسر الفقيرة خصوصاً في شهر رمضان، وحشد التمويل من خلال المؤسسات الدولية والمحلية لهذا الغرض، ولكنها ليست جهة اختصاص فيما يتعلق بالمخزون السلعي والآثار المترتبة علي حشدتها للمؤسسات لتوفير طرود غذائية أو قسائم شرائية في ظل غياب أي دور لوزارة الاقتصاد ووزارة الزراعة من أجل توفير المعلومات الكافية حول هذا الموضوع، وتوجيه وزارة التنمية الاجتماعية باتجاه تعزيز المخزون السلعي من خلال المؤسسات العاملة في المجال الإنساني أو تقليل استنزافه.
- هناك محاولات مستمرة من وزارة التنمية الاجتماعية من أجل تعزيز التنسيق في توزيع المساعدات من قبل الجمعيات والمؤسسات الأهلية والدولية وإيصال المساعدات لمستحقيها، ولكن في ظل رفض بعض المؤسسات والتجمعات التنسيق المسبق مع الوزارة، مما يوجد حالة

من الازدواجية في الحصول على المساعدة أحياناً، ويتسبب ذلك بزيادة فرص استنزاف المخزون السلعي غير المبرر.

- لا يوجد سياسات أو توجيهات لتحديد محتوى الطرود أو القسائم الشرائية منعاً لاستنزاف بعض السلع التي يزيد عليها الطلب من قبل الغني والفقير.
- لم يصدر من الحكومة قرارات تطالب المؤسسات للعمل على توفير سلع من خارج قطاع غزة وعدم استخدام المخزون السلعي الموجود في قطاع غزة في توزيع الطرود والقسائم الشرائية الرمضانية، حيث أننا " لن نندم اليوم على فقدان مساعدة غذائية ولكننا ربما نندم على فقدان المخزون السلعي من السلع الأساسية".
- القضية اليوم ليست قضية فقر وإنما قضية أمن غذائي، فالغني والفقير بحاجة لتوفر السلعة، لأن المال ربما لا تكون له قيمة في يد الغني لو كانت السلعة غير موجودة.

وفي ضوء ما تم عرضه في المقدمة ومتابعة لتوصيات التقرير السابق المتعلق بحالة الأمن الغذائي في قطاع غزة نضع بين أيديكم توصيات نأمل أن تساهم في إعداد تصور مقترح لحالة الأمن الغذائي في ظل الأزمة الحالية يكون أركانها أربعة هي كما يلي:

☒ **الحكومة:** واجبها مراقبة الاسواق وضبط الاسعار، وقبل ذلك وضع السياسات واتخاذ القرارات الهادفة لضمان الإمدادات السلعية وتوفيرها للمواطن.

☒ **الجمعيات المحلية والدولية:** المساهمة في توفير السلع الرئيسية للأسر الفقيرة دون استنزاف للمخزون السلعي، والعمل على توفير مساعدات غذائية من الخارج.

☒ **القطاع التجاري:** التقيد والالتزام بالمبادئ الأخلاقية والقانونية في التعامل مع هذه الازمة، والإعلان بشكل صريح وواقعي عن الحقائق المتعلقة بوفرة السلع في غزة، والعمل على توريد السلع من السوق العالمي.

☒ **المواطن:** يجب أن يبدأ المواطن بترشيد الاستهلاك، وأن يبتعد عن التخزين للسلع الأساسية لأن ذلك سيعمق الأزمة، والتعامل مع هذه الازمة بوصفها جزء من حياتك لابد من التأقلم معها.

ونقترح أن تقوم لجنة متابعة العمل الحكومي في قطاع غزة بالخطوات التالية:

أولاً: تشكيل لجنة طوارئ عليا للأمن الغذائي برئاسة لجنة متابعة العمل الحكومي وعضوية كل من: وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الزراعة، تجمع الأمن الغذائي بالأوتشا، وتجمع المؤسسات الأهلية من أجل رسم سياسات تتعلق بالحفاظ على المخزون السلعي.

ثانياً: توجيه المؤسسات والجمعيات الخيرية في شهر رمضان للعمل وفق سيناريوهين:

- السيناريو الأول: تحديد أصناف المواد في الطرود الغذائية والقوائم الشرائية التي يتم توزيعها بحيث يتم استبعاد السلع التي سيحدث نقص فيها نتيجة نقص الامدادات أو ضعف القدرة على استيرادها، حتى يتم الحفاظ على المخزون السلي من أجل مدة كاملة طالما استمرت الأزمة.

- السيناريو الثاني: توجيه جميع المؤسسات بضرورة توزيع مساعدات نقدية حتى يكون للمواطن الحرية في استخدام مبلغ المساعدة في شراء المواد الغذائية الضرورية له حتى يمنع استنزاف المخزون السلي.

ثالثاً: ضرورة العمل على تصنيف المؤسسات القادرة على جلب قوافل إغاثية غذائية من خارج قطاع غزة (مثل التيار الإصلاحي) بحيث لا يتم استخدام المخزون السلي الموجود داخل غزة.

رابعاً: عقد اجتماع طارئ مع برنامج الأغذية العالمي بحيث يتم الطلب منهم إعادة العمل بنظام السلة الغذائية بشكل مؤقت بدلاً من القوائم الشرائية.

خامساً: عقد اجتماع مع ممثلي تجمع الأمن الغذائي بالأوتشا والأونروا من أجل التعرف على خطة الطوارئ المعتمدة لديهم في حال كان هناك نقص في امدادات السلع الغذائية أو ارتفاع أسعارها في السوق المحلي.

سادساً: إصدار رسائل وتوجيهات عامة للتعامل مع هذا الوضع الطارئ، ووجود رؤية واضحة لدى الحكومة حول الإجراءات التي سيتم تطبيقها على الأرض، والسيناريوهات التي سيتم التعامل معها، حتى لا تتعرض الحكومة لانتقاد في إجراء تتخذها تجاه تاجر أو مؤسسة.

سابعاً: أن يكون هناك خطة إعلامية من خلال الاعلام الحكومي، وزارة الأوقاف والإذاعات العاملة في قطاع غزة من أجل توجيه المواطنين بضرورة ترشيد استهلاك الطعام للحفاظ على المخزون السلي.

نتمنى السلامة للجميع